الآراء النحوية للأحمر الكوفي .. جمعًا ودراسة

أ. بريكان بن مشعي

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أزكى صلاة وأتم تسليم، أما بعد:

فقد وقع الاختيار على الأحمر الكوفي ليكون عنوانًا لهذا البحث؛ لأنه من النحاة القدامى؛ فقد تتلمذ على الكسائي وعاصر الفراء وناظر سيبويه. كما أن اسمه يتردد كثيرًا في كتب اللغة والنحو والغريب، فأردت أن أزيل الغموض الذي يكتنف شخصيته، والخطأ في نسبة أقواله إلى غيره؛ بسبب الخلط بينه وبين خلف الأحمر البصري.

والمنهج الصواب والطريق الأمثل في معرفة أقوال العلماء القدامى وآرائهم هو الرجوع إلى مظانها في كتبهم أو نقول طلابهم أو من أتى بعدهم ممن عُني بعلمهم. أما أخذُ أقوالهم من كتب النحاة المتأخرين من دون تمحيص أو فحص تقصيرٌ في حق البحث العلمي الرصين، واستبدالُ الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ لأنَّ هذا الفعل مظنَّة الخطأ وسبيل الزلل.

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن[1] علي بن المبارك الأحمر النحوي[2]، وقيل: علي بن الحسن[3]، والأقرب أنه علي بن المبارك؛ لأن أكثر من ترجم له قد جزم بذلك، كما أن من نقل عنه من الكوفيين قد نصَّ على أنه علي بن المبارك الأحمر[4].

١- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تعليق الدكتور: محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ١١٨.

٢- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٣٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ١٣: ٥٨٩، أبو سعد السمعاني، الأنساب، تحقيق الشيخ: عبدالرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١: ١٤٥، أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ، ٨٠، جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ٢: ٣١٣.

٣- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٤: ١٦٧٠، شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: كامل الخراط، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ٩: ٩٢، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٢: ١٥٨.

٤- أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق الدكتور: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت، انظر مثلًا: ١: ٦٢، ١: ١٠٦، ١: ٥١١.

ثقافته ومكانته العلمية:

عاش علي بن المبارك في عصر ازدهرت فيه العلوم ونشطت نشاطًا كبيرًا بدعم من الخلفاء الذين أغدقوا الأموال على العلماء وقربوهم من مجالسهم. وكانت حلق التعليم منتشرة ولم تكن مقصورة على فنّ معين. وقد أفاد الأحمر من هذه الحياة الفكرية المزدهرة، فدَرَس العلماء ولازمهم، ثم درَّس الخلفاء وناظرهم وأدَّبهم. قال أبو منصور الأزهري: "حدثني المنذري عن أبي جعفر الغساني عن سلمة أنه قال: كان الأحمر يحفظ ثلاثين ألف بيتٍ من المعاني والشواهد، فأتاه سيبويه فناظره فأفحمه الأحمر، وهو أول من دوَّن عن الكسائي. وقال الفراء: أتيت الكسائي وإذا الأحمر عنده – غلام أشقر – يسأله ويكتب عنه في ألواح وقد بَقَلَ وجهه"[١]. وقال في معرض حديثه عن تلاميذ الكسائي: "إلا علي بن المبارك الأحمر فإنه كان مقدَّمًا على الفراء في حياة الكسائي؛ لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييسه. وأسرع إليه الموت فيما ذكر أبو محمد سلمة بن عاصم وبقي الفراء بعده بقاءً طويلًا فبرز على جميع من كان في عصره"[٢].

وذكر ياقوت الحموي أن سلمة قال: "كان الأحمر قد أملى على الناس شواهد النحو، فأراد الفراء أن يتممها فلم يجتمع له أصحاب الكسائي كما اجتمعوا للأحمر، فقطع ولم يعرض له"[٣]. وقال الخطيب البغدادي: "علي بن المبارك الأحمر النحوي كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ"[٤].

شيوخه:

أجمعت المصادر[٥] على أن علي بن المبارك الأحمر تتلمذ على يد الكسائي، بل إن الخطيب البغدادي قد ترجم له بقوله: "علي بن المبارك الأحمر النحوي صاحب علي بن حمزة الكسائي"[٦]. ولم تكن علاقته بشيخه علاقة دراسة وقراءة فحسب وإنما كانت علاقة ودّ وصداقة، فالكسائي هو من انتدبه لتدريس أبناء هارون الرشيد نيابةً عنه[٧].

١- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، د.ت، ١: ١٨.
٢- المصدر نفسه، ١: ١١.
٣- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٤: ١٦٧٢.
٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣: ٥٨٩.
٥- انظر مثلًا: تهذيب اللغة، ١: ١١، ونزهة الألباء، ٨٠.
٦- الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ١١.
٧- قصة اختيار الكسائي للأحمر مبسوطة في: إنباه الرواة، ٢: ٣١٥، ومعجم الأدباء: ٤: ١٦٧١.

الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الكسائي، مولى بني أسد. أخذ العلم عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء والخليل وغيرهم، وكان أحد أئمة القراء السبعة وقد قرأ على حمزة الزيات[١]. قال قال أبو منصور الأزهري: "وكان الغالب على الكسائي اللغات والعلل والإعراب وعلم القرآن، وهو ثقة مأمون واختياراته في حروف القرآن حسنة"[٢].

وللكسائي كتب كثيرة منها: معاني القرآن، والمختصر في النحو، والقراءات، والعدد، والنوادر الكبير، والنوادر الأصغر، والمصادر، إلى غير ذلك من الكتب[٣].

واختُلف في سنة وفاته، والراجح أنه توفي بالرَّي سنة ١٨٩هـ[٤].

تلاميذه:

تقدَّم قبلُ أن علي بن المبارك الأحمر قد أفاد من الحياة الفكرية المزدهرة في عصره فلازم العلماء ودوَّن عنهم. ولما توفي الكسائي تصدر الأحمر للتدريس بعد أن اكتمل تكوينه العلمي واجتمع عنده أصحاب الكسائي وأخذوا عنه. ويسعى الباحث جاهدًا ليصل إلى الطلاب الذين أخذوا عن الأحمر وتتلمذوا على يديه فلا يجد إلا ما ذكره الذهبي في سِيَرِه من أن سلمة بن عاصم قد أخذ عنه[٥]. ويبدو أنَّ قِصَر الفترة التي تصدر فيها الأحمر للتدريس كانت السبب الرئيس في قلة طلابه؛ إذ كانت المدة بين وفاته ووفاة الكسائي خمس سنوات، فقد أسرع إليه الموت –على ما ذكره سلمة بن عاصم– وبقي الفراء بعده طويلًا[٦].

سلمة بن عاصم:

هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي، أخذ عن الفراء وروى عنه كتبه، وأخذ عن سلمة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وكان سلمة ثقة عالمًا حافظًا، وله من التصانيف: كتاب معاني القرآن، وكتاب

١_ انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٩٩، وتهذيب اللغة: ١٦، وطبقات النحويين: ١٢٧، ومحمد النديم،الفهرست، تحقيق: رضا تجدّد الحائري، طهران، ط١، ١٣٩١هـ، ٧٢، ونزهة الألباء: ٥٨، وإنباه الرواة: ٢: ٢٥٦.

٢_ الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ١٧.

٣_ انظر: الفهرست: ٧٢، ونزهة الألباء:.٦٠

٤_ انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٠، ونزهة الألباء:.٦٣

٥_ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩: ٩٣.

٦_ الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ١١.

المسلوك في العربية، وكتاب غريب الحديث، وغير ذلك[1]. وأكثر من ترجم له قد ترك سنة وفاته، وذكر ابن الجزري أنه توفي بعد السبعين ومائتين[2].

مناظرته سيبويه:

تحفل كتب الأمالي والمجالس بمناظرات العلماء، ومن أشهرها مناظرة سيبويه والكسائي التي عرفت بعدُ بالمسألة الزنبورية.

فقد قدم سيبويه إلى بغداد فأتى يحيى بن خالد، فقال له: اجمع بيني وبين الكسائي لأناظره وأنت تسمع، فقال له يحيى: الكسائي عندنا رجل عالم لا يمتنع من مناظرة أحد، وأنا أتقدم إليه في الحضور، فإذا كان يوم كذا وكذا فاحضر، وعرّف يحيى الكسائي وعرّف الكسائي أصحابه، فسبق الفراء والأحمر في ذلك اليوم إلى دار يحيى، فجلسا في الموضع الذي أعد للكسائي وسيبويه، ثم جاء سيبويه فرفعاه، وألقى عليه الأحمر مسألة فأجاب فيها، فقال له الأحمر: أخطأت، وألقى عليه أخرى فأجاب، فقال له أخطأت، وكان الأحمر حادًّا حافظًا فغضب سيبويه، فقال له الفراء: إن معه عجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين كيف تقول مثال ذلك من وأيت أو أويت؟ فأجابه سيبويه بجواب، فعارضه الفراء بإدخال فيه، فانتقل منه إلى جواب آخر، فعارضه بحجة أخرى، فغضب وقال: لا أكلمكما حتى يجيء صاحبكما، فجاء الكسائي فجلس بالقرب منه، وأنصت يحيى والناس، فقال له الكسائي: أتسألني أم أسألك؟ فقال: لا بل سلني، قال: كيف تقول: "خرجت فإذا عبد الله قائم"؟ فقال سيبويه: "قائمٌ"بالرفع، فقال له الكسائي: أتجيز "قائمًا"بالنصب؟ قال: لا، قال له الكسائي: فكيف تقول: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور، فإذا أنا بالزنبور إياها بعينها"؟ قال: لا أجيز هذا بالنصب، ولكني أقول: فإذا أنا بالزنبور هو هي، فقال له الكسائي: الرفع والنصب جائزان، فقال سيبويه: الرفع صواب والنصب لحن، فعلت أصواتهما بهذا، فقال يحيى: أنتما عالمان ليس فوقكما أحد يستفتى، ولم نبلغ من هذا العلم مبلغًا نشرف به على الصواب من قولكما، فما الذي يقطع ما بينكما؟ فقال الكسائي: العرب الفصحاء المقيمون على باب أمير المؤمنين الذين نرتضي فصاحتهم تحضرهم فتسألهم عما اختلفنا فيه، فإن عرفوا النصب علمت أن الحق معي، وإن لم يعرفوه علمت أن الحق معه. فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفت. وأمر بإحضارهم فدخلوا فسئلوا عن المسائل التي جرت بين سيبويه والكسائي، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله. فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمع أيها الرجل، فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنه قد وفد عليك من بلده مومِّلا، فإن رأيت ألا ترده خائبًا. فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصير وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات ولم يعد إلى البصرة[3].

٧_ انظر: طبقات النحويين واللغويين، ١٣٧، وإنباه الرواة، ٢: ٥٦.

٨_ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ١: ٣١١.

١_ أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ، ٩، وتاريخ بغداد، ١٣: ٥٩٠.

الخلط بينه وبين خلف الأحمر:

إن قضية الخلط بين العلماء معترفٌ بها حتى عند القدماء؛ وذلك بسبب وحدة الاسم أو اللقب أو الكنية. وقد ذكر السيوطي أن الذين لقبوا بالأحمر أربعة، فقال: "الأحمر: أربعة أشهرهم اثنان: خلف البصري ، وعلي بن الحسن الكوفي، والثالث: أبان بن عثمان اللؤلؤي ، والرابع: أبو عمرو الشيباني إسحاق بن مرار ".

غير أن الخلط مشهور ومذكور بين أول اثنين: خلف الأحمر البصري والأحمر الكوفي؛ لأن الاثنين لازمهما لقب "الأحمر"، ولمعاصرة أحدهما الآخر، ولأنهما عالمان بارزان لهما آراء نقلت عنهما.

والخلط بين الأحمرين معترف به عند القدماء، فقد قال أبو الطيب اللغوي: "... حتى إن كثيرًا من أهل دهرنا لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد، ... ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصري أو الأحمر الكوفي" .

والملاحظ أن عليَّ بن المبارك أصبح خلفًا الأحمر بدلًا من الأحمر فقط ثم سار الخلط في هذا دهرًا. ومن أمثلة ذلك ما جاء في الصحاح: قال الأحمر: "بيّاك معناه بوّأك منزلًا، إلا أنها لما جاءت مع حيّاك تركت همزتها وحولت واوها ياءً. قال سلمة بن عاصم: حكيت للفراء قول خلف فقال: ما أحسن ما قال!" . وقد أورد هذا النص أبو بكر بن الأنباري في كتابه "الزاهر"مصرّحًا باسمه فقال: "وقال علي بن المبارك الأحمر: حياك الله وبياك معناه: حياك الله وبوّأك منزلًا، فتركت العرب الهمز وأبدلوا من الواو ياء؛ ليزدوج الكلام فيكون: بياك على مثال: حياك، كما قالوا: إنه ليأتينا بالعشايا والغدايا، فجمعوا الغداة: غدايا؛ ليزدوج مع العشايا، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم للنساء: "ارجعن مأزورات غير مأجورات" أراد: موزورات؛ لأنه من الوزر، فهمزه ليزدوج مع: مأجورات، قال سلمة بن عاصم: حكيت للفراء ما قال الأحمر، فقال: ما أحسن ما قال! " .

وقد خلط بينهما أبو البركات الأنباري وذلك في معرض حديثه عن رأي البصريين والكوفيين في عامل النصب في المفعول به فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعل جميعًا، نحو: ضرب زيد عمرًا، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا" .وواضحٌ أن الأنباري لا يريد خلفًا الأحمر البصري وإنما يريد الأحمر الكوفي بدليل أنه في سياق الحديث عن آراء الكوفيين، وبدليل نصِّه على ذلك بقوله: "خلف الأحمر من الكوفيين".

وقد أوقع الأنباري من جاء بعده في هذا الخلط، قال الرضي الأستراباذي عن العامل في المفعول به: "وقال خلفٌ من الكوفيين إن عامله كونه مفعولًا كما قال في الفاعل إن عامله الإسناد" .

وقد انساق السيوطي وراءهما فوقع في الخلط نفسه، فقال يعدد الآراء في رافع الفاعل: "وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية" ، وعند حديثه عن عامل المفعول قال: "ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية" .

وكان الأنباري قد وقع في مكان آخر بالخلط بينهما وهو بصدد روايته حكاية المسألة الزنبورية المشهورة إذ قال: "فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله عن مسألة فأجابه سيبويه، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب" .

وقد أوقع الأنباري ابنَ هشام في روايته هذه المسألة، قال ابن هشام: "... فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف، فسأله خلف عن مسألة فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب" .

ومع أن هذه القصة مشهورة معروفة وقد رواها معاصرو الأحمر وطلابهم، وذكروا أن من تقدم إلى سيبويه قبل مجيء الكسائي هم طلاب الكسائي الأحمر والفراء، ثم يأتي بعد ذلك جلة من العلماء فيخلطون بين الأحمرين في هذه القصة فهذا يدل على أن الخلط في نسبة آراء خاصة واردٌ من باب أولى.

مصنفاته:

يذكر أنَّ للأحمر كتابين ولم أقف على شيء منهما، وهما : التصريف، وتفنن البلغاء.

وفاته:

ذكرت كتب التراجم أن علي بن المبارك الأحمر توفي سنة ١٩٤هـ وهو في طريقه إلى مكة، ولما نعي إلى الفراء ذكره بخير وأثنى عليه .

الآراء النحوية للأحمر الكوفي:

١. فَعَالِ: بلاءِ، بوارِ

قال الأحمر: يقال: "نزلتْ بلاءِ على الكفار"، مثل قطامِ ، وحكى الأحمر: "نزلتْ بوارِ على الكفار" مثل قطامِ .

تأتي صيغة فعالِ على أربعة أضرب :

الأول: أن يكون اسمًا للفعل في حال الأمر، نحو: نزالِ وتراكِ.

الثاني: أن يكون اسمًا لمصدر علمًا عليه، نحو: فجارِ ويسارِ.

الثالث: أن يكون صفة غالبة، نحو: يا فساقِ ويا خباثِ.

الرابع: المعدول عن فاعلة في الأعلام، نحو: حذامِ وقطامِ.

والذي حكاه الأحمر "بوارِ و بلاءِ" من الضرب الثاني؛ إذ جعله معدولًا عن المصدر وبناه على الكسر.

ومذهب سيبويه أنها لا تبنى إلا أن يجتمع فيها ما اجتمع في نزالِ وبابه من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة عليه في البناء؛ لأنها على لفظه ومشابهة له من الجهات المذكورة . وزعم المبرد أن سبب بنائها هو توالي العلل المانعة من الصرف وليس بعد منع الصرف إلا البناء .

وما رواه الأحمر هو لغة أهل الحجاز؛ لأن الحجازيين يبنونه على الكسر مطلقًا، أما بنو تميم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إلا إن كان آخره راء فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز .

٢. لعمرُك:

العَمْر والعُمُر والعُمْر: الحياة، يقال: قد طال عَمْرُه وعُمْرُه، لغتان فصيحتان، فإذا أقسموا فقالوا: لعَمْرُك، فتحوا لا غير .

يرى علي بن المبارك الأحمر أن "لعمرُك" مرفوع؛ لأنه مبتدأ حُذف خبره، وأن هناك قَسَمًا ثانيًا مضمرًا. قال أبو عبيد "سألت الفراء لمَ ارتفع لعمرك؟ فقال: على إضمار قسم ثانٍ، كأنه قال: وعمرِك فلعمرُك عظيم. قال: وصدقه الأحمر، وقال: الدليل على ذلك قول الله –جل وعز –: "الله لا إله إلا هو ليجمعنكم" كأنه أراد: والله ليجمعنكم فأضمر القسم" .

وقد ذهب البصريون إلى أن "لعمرك" مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، والمعنى: لعمرك قسمي، ولعمرك ما أقسم به . قال ابن جني: "وقد عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر كما عقدتها من الفعل والفاعل، فقالت: لعمرك لأقومن، ولأيمن الله لأذهبن، فعمرك مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لعمرك ما أحلف به، وقولك: لأقومن جواب القسم وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضًا من خبر المبتدأ" .

ويتبين من هذا أن الكوفيين والبصريين متفقون على أن "لعمرك" مبتدأ لكنهم يختلفون في تقدير الخبر، والذي عليه جمهور النحاة هو مذهب البصريين؛ إذ يرى النحويون أن من مواضع حذف الخبر وجوبًا أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين، نحو: لعمرك لأفعلن، والتقدير: لعمرك قسمي، فعمرك مبتدأ، وقسمي خبره، ولا يجوز التصريح به؛ لأن في الكلام دليلًا عليه.

٣. العامل في الفاعل:

اختُلف في عامل الرفع في الفاعل على عدة أقوال أهمها:

١ـ ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه، وعليه الجمهور ، قال المبرد: "قولك: يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة، فإذا قلت: لم يضرب زيد (فيضرب) التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبله و (لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنما وجب العمل بالفعل" .

٢. الإسناد؛ أي: النسبة، وعليه هشام بن معاوية .

٣. معنى الفاعلية، وهو رأي علي بن المبارك الأحمر، قال أبو البركات الأنباري في سياق حديثه عن آراء الكوفيين: "وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية" .

يتبين من هذه الآراء أن الجمهور يرون أن العامل لفظي، أما علي بن المبارك الأحمر وهشام بن معاوية فعندهما أن العامل معنوي.

والراجح ما عليه الجمهور؛ لأن الفعل طالبٌ للفاعل مؤثرٌ فيه، كما أن العامل اللفظي وهو الفعل . مقدم على العامل المعنوي فلا عدول عنه .

ومما يقوي قول الجمهور أن النحويين قد قرروا أن "إنَّ" الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر تنصب المبتدأ وترفع الخبر بنفسها مع أنها نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه من باب أولى؛ لأنه ليس محمولًا على شيء كما حملت "إنَّ" عليه.

٤. العامل في المفعول به:

اختُلف في ناصب المفعول به على أقوال:

١. ذهب الأحمر إلى أن ناصب المفعول به هو معنى المفعولية .

٢. ذهب البصريون إلى أن ناصبه هو الفعل .

٣. ذهب جمهور الكوفيين إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معًا .

٤. ذهب هشام الضرير إلى أن ناصبه هو الفاعل .

وحجة الكوفيين أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظًا أو تقديرًا إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دلَّ على أنه منصوب بهما .

أما البصريون فقد جعلوا العامل هو الفعل؛ لأن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل .

والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون لما يأتي:

١. العامل ما يتقوم به المعنى، ومعنى المفعولية لا يتقوم إلا بالفعل .

٢. وقوع المفعول بعد الفعل والفاعل لا يدل على أنهما العاملان فيه، كما أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل.

٣. قول الكوفيين يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.

أما رأي الأحمر بأن العامل هو معنى المفعولية فقد رد عليه الأنباري بقوله: "وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله، نحو "ضُرب زيدٌ" لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في نحو: "مات زيدٌ" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو: "مات زيدٌ" مع عدم معنى الفاعلية دلَّ على فساد ما ذهب إليه .

٥. استعمال "ما" في الاستثناء:

ذهب الأحمر والفراء إلى أن "ما" يستثنى بها كإلا مستشهدين بقول العرب: "كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن" ؛ أي: إلا النساءَ وذكرَهن.

والذي عليه النحويون أن "ما" لا يستثنى بها، وخرَّجوا الحكاية المذكورة بأن "النساء" منصوبة بعدا محذوفة دل عليها المقام، والمعنى: ما عدا النساءَ وذكرهن.

وفي رأيي أن "ما" لا تكون بمعنى "إلا"، لأن الشاهد الذي استدل به الأحمر والفراء قد رواه الميداني والزمخشري بإثبات "خلا" بعد "ما"، فقد جاء عندهما هكذا: "كل شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن". كما أن المقام يدل على المحذوف ويشير إليه وليس في هذا التقدير تكلف ولا بُعْد.

٦. تقديم المستثنى:

ذهب البصريون إلى منع تقديم المستثنى على عامله مطلقًا سواء كان موجبًا أم منفيًّا ، فلا يجوز عندهم: إلا زيدًا قام القوم، ولا: إلا زيدًا ما أكل أحدٌ طعامَك.

وذهب الكوفيون إلى جواز تقدمه إن كان موجبًا ، نحو: إلا زيدًا قام القوم، فإن كان منفيًّا فالكسائي يجيز تقدمه على حرف النفي، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع اسم الفاعل، نحو: إلا زيدًا ما آكل طعامك أحد .

قال ابن السراج: "وحكي عن الأحمر أنه كان يجيز: ما قام صغيرٌ وما خلا أخاك كبير" .

وقد احتج الكوفيون بقول العجاج:

وبلدةٍ ليس بها طُوْرِيٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ

وبقول الآخر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا

وفي رأيي أن تقديم الاستثناء على جملة الكلام جائزٌ في الشعر أما حال الاختيار والسعة فيمنع تقديم المستثنى على عامله؛ لأنه لم يسمع عن العرب حتى تقام عليه القواعد.

٧. فصل الجار من مجروره:

ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف، كقوله:

إنَّ عمرًا لا خير في اليومَ عمرٍو

أراد: لا خير اليومَ في عمرٍو.

وبجار ومجرور، كقوله:

رب في الناس موسرٍ كعديم وعديم يخال ذا أيسار

أراد: رب موسرٍ كعديم في الناس.

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم، حكى الكسائي: "اشتريته بوالله درهم" ، أي: بدرهم والله.

قال السيوطي: "وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر في رب، نحو: رب والله رجلٍ عالم لقيته، قال أبو حيان: ولا يبعد ذلك إلا أنَّ الاحتياط ألا يُقدم عليه إلا بسماع" .

وقد ذكر ابن هشام في المغني أن العرب يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ؛ ولذا فصلوا بين حرف الجر ومجروره بالجار والمجرور.

وفي رأيي أن الأولى أن يكون الفصل مقصورًا على ضرورة الشعر أما النثر فيمتنع الفصلُ فيه؛ لأنه لا يوجد – في كتب النحويين– غير حكاية الكسائي فتحفظ ولا يقاس عليها.

٨. نصب "محلوفًا":

حَلَف يَحْلِف حَلْفًا وحِلْفًا وحَلِفًا ومحلوفًا . وقال الخليل بن أحمد: "الحَلْفُ والحَلِفُ لغتان في القسم، الواحدة حَلْفة" .

وقد روى أبو عبيد عن الأحمر: "حلفتُ محلوفًا مصدر، وكذلك المعقول والميسور والمعسور، محلوفةً بالله ما قال ذاك؛ ينصبون على ضمير أحلف بالله محلوفًا؛ أي: قسمًا" .

٩. الممنوع من الصرف:

حكى أبو عبيد عن الأحمر أنه قال: "هو الضَّلال بن فَهْلَلَ، والضَّلال بن ثَهْلَلَ لا ينصرفان" . وجاء في تاج العروس: "قال الأحمر: يقال هو الضَّلال بن ثَهْلَلَ ممنوعًا من الصرف كجعفر" .

وفي رأيي أن الأسماء الواردة في هذين النصين "ثهلل وبهلل" مصروفة ولا موجب لمنعها من الصرف، ويدل على ذلك ما يأتي:

١ـ أنَّ الأصل في أسماء الأعلام أن تكون منصرفة، ولا يجوز أن تمنع من الصرف إلا باجتماع علتين معًا.

٢ـ العلم "ثهلل" وزنه مشترك بالتساوي بين الأسماء والأفعال "فثهلل" يوازن "دحرج"، والعلم الذي يستحق المنع من الصرف يجب فيه أن تكون علته على وزن الفعل غالبة وليست متساوية.

فاسم العلم يمنع من الصرف إن كان على وزن خاص بالأفعال، مثل: فَعّل وفُعّل وفوعل، أو كان على وزن مشترك بين الفعل والاسم بشرط كونه متضمنًا الزيادة التي تلحق بأول الفعل، نحو: يعمر وتغلب وأحمد، ونكتب.

قال ابن السراج: "فما جاء من الأسماء على أفعل أو يفعل أو تفعل أو نفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف...، فأما تَوْلَب إذا سميت به فمصروف؛ لأنه مثل جعفر، فإن سميت على هذا رجلًا بيضرب، قلت: هذا يضربُ ومررت بيضربَ ورأيت يضربَ...، وإن سميته بضرب صرفته؛ لأنه مثل حَجَر وجَمَل وليس بناؤه بخص الأفعال ولا هي أولى به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة وهو كثير فيهما جميعًا" .

الخاتمة

لقد سعى هذا البحث إلى التعريف بأحد أئمة اللغة والنحو المتقدمين وبيان مواضع الخلط بينه وبين الأحمر البصري. كما عُني بجمع آرائه النحوية ودراستها مع تبيين مذهب البصريين والكوفيين في كل مسألة.

وبعد دراسة الموضوع توصل الباحث إلى نتائج، منها:

١ـ شاع بين الدارسين أن النحاة المتقدمين رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف على قواعد اللغة والنحو، قال أبو حيان: "قد أكثر المصنف . يعني ابن مالك– من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك" . وقد تبين في هذا البحث أن الأحمر الكوفي استشهد بالأحاديث الشريفة وقاس عليها كلام العرب، مما يؤكد ضرورة أخذ آراء القدامى وأقوالهم من مظانها الأصيلة، وعدم التسليم بما جاء في كتب النحاة المتأخرين، كي يكون الحكم دقيقًا والوصف حريًّا بالصواب.

٢ـ كان الأحمر . على عادة الكوفيين– يسمع الشاذ ويقيس عليه، وهذا ما أخذه العلماء على نحو الكوفة. والصواب أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
٣. الإستراباذي، الرضي، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
٥. الأنباري، أبو البركات:
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ.
٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ.
٨. ابن الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩. البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٠. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
١١. ابن جني، اللمع، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ط١، ١٩٨٨م.
١٢. الجوهري، إسماعيل، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
١٣. الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٤. الخليل، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

١٥. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: كامل الخراط، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٦. الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٧. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: د. محمود الطناحي، وزارة الإعلام، الكويت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٨. الزجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٩. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠. الزمخشري، المستقصى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١.

٢١. ابن السراج، الأصول، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط٣.

٢٢. السمعاني، أبو سعد، الأنساب، تحقيق الشيخ: عبدالرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٣. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ.

٢٤. السيوطي، جلال الدين:

٢٥. الأشباه والنظائر، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٦. الاقتراح، تحقيق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ.

٢٧. بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٢٨. همع الهوامع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٩. العجاج، ديوانه، تحقيق: د. عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٣٠. ابن عقيل:

٣١. شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٢. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٣. القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٤. اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، تعليق: د. محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٥. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٣٦. الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ.

٣٧. النديم، محمد، الفهرست، تحقيق: رضا تجدّد الحائري، طهران، ط١، ١٣٩١هـ.

٣٨. ابن هشام:

٣٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٠. مغني اللبيب، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤١. ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.